رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 11 / 8 / 2022
تاريخ قبول البحث 2 / 10 / 2022

الدبلوماسية الموازية للأقاليم الساعية للانفصال اقليم هونغ كونغ انموذجا

Parallel diplomacy for secessionist regions, Hong Kong as a model

م.م سما طاهر مسلم
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
Lect. Sama Taher Muslim
Al-Mustansiriya University/College of Political Science
Samapolitical@gmail.com com

الباحث : عمر عادل ابراهيم
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
Omar Adel Ibrahim
Al-Mustansiriya University/College of Political Science
Omar1993adil@gmail.

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ظهر مصطلح الدبلوماسية الموازيه (parallel diplomacy) في مطلع الثمانينات القرن العشرين ضمن حقل التحليل السياسي المقارن للدول الفيدرالية والنظرية المتجددة للفيدراليه ، ولاسيما في ما يتعلق بالعلاقات بين الحكومات الفيدرالية والدول الموحدة ، وتحديداً بمسائل إدارة الشؤون الخارجيه.

ويعد مصطلح الدبلوماسية الموازية يكمل نوعاً ما ما نقص في مصطلح الدبلوماسية عن تغطيته من اشكال العلاقات الدولية غير التقليدية ، وتوفر الدبلوماسية الموازية فرصة للاقاليم داخل الدول النامية في الشرق الأوسط وأفريقيا واسيا ودول أمريكا اللاتينية للإستفادة من العلاقات الخارجية مع الأقاليم والدول الغربية المتقدمة في مختلف مجالات التنمية، فضلا عن ان الدبلوماسية الموازية تحتاج الى اجراء بعض التعديلات في المؤسسات القانونية والادارية في الدول لتقنين الممارية ، اضافة الى انشاء قنوات تنسيقيه بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية بصورة تؤدي الى الاستفادة القصوى من هذا النشاط الخارجي. وفقا لما ذكر يمكن القول ان أزدياد عدد الدول الفاشلة أو الهشة وظهور الصراعات الداخلية يحفز الدولة على التكيف مع التطورات الحاصلة في وسائل الحكم وتقاسم السلطة ، وواحدة من مظاهر هذا التكيف هو الدبلوماسية الموازية التي يمكن عدها أداة كفؤة لحل المشاكل الداخلية المثيرة للنزاعات.

الكلمات المفتاحية : "الدبلوماسية الموازية" , "الفيدرالية" , "العلاقات الدولية", "الحكومات الإقليمية"

Abstract

The term “parallel diplomacy” appeared in the early eighties of the twentieth century within the field of comparative political analysis of federal states and the renewed theory of federalism, especially with regard to relations between federal governments and unitary states, specifically issues of managing foreign affairs. The term parallel diplomacy somewhat complements the lack of the term diplomacy from its coverage of non-traditional forms of international relations. Parallel diplomacy provides an opportunity for regions within developing countries in the Middle East, Africa, Asia and Latin American countries to benefit from foreign relations with developed Western regions and countries in various fields of development. In addition, parallel diplomacy needs to make some adjustments in the legal and administrative institutions in the countries to legalize the architecture, in addition to establishing coordination channels between the central government and local governments in a way that leads

to the maximum benefit from this external activity .According to what was mentioned, it can be said that the increase in the number of failed or fragile states and the emergence of internal conflicts motivate the state to adapt to developments in the means of governance and power-sharing, and one of the manifestations of this adaptation is parallel diplomacy that can be considered an efficient tool for resolving internal disputes.
Keywords: parallel diplomacy, federalism, international relations, regional governments.

المقدمة

تعد ظاهرة الدبلوماسية الموازية أو انخراط الكيانات ما دون الدولة (الأقاليم) في الشؤون الخارجية ، ظاهرو شائعة في العلاقات الدولية ، وثمة اتجاة عالمي ومتزايد للتكيف معها من جانب الدول والمنظمات الدولية ، ومأسستها بل وتطبيعها قانونيا ، ومن المحتمل ان تزداد أهمية الدبلوماسية الموازية في السنوات القادمة بشكل عام ، وذلك لانها تعد بصفة خاصة أداة لتقليل الابعاد القومية للصراعات الاثنية ووسيلة لتعزيز الثقة والامن الاقليمي ، كما انها تعد وسيلة فعالة ومهمة للتعامل مع تهديدات الامن عابرة القومية وفضلا عن ذلك يتوافر للدبلوماسية الموازية مقومات تسهم في معالجة المشكلات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في وجود العديد من المدن التي لها العديد من الأقاليم او الكيانات حسب تسمية النظام السياسي لها وفق الدستور ولها امكانيات جيده مكنتها على ظهور هذه الدبلوماسية الموازية على سبيل المثال موقعها الجغرافي وامكانيتها المادية والاقتصادية وقدرتها على اداء المهام الدبلوماسية على مستوى العلاقات الثنائية والسياسة الدولية بالتوازي مع المهام الدبلوماسية التي تؤديها المركز .

أشكالية البحث : تدور اشكالية البحث حول طرح سؤال مركزي مفاده : يتمثل في ماهية تأثير الدبلوماسية الموازية على المستوى السياسة الدولية ؟ ، فضلا عن الاجابه عن الاسئله فرعية تتمثل بالاتي:

1. ماهي الامكانيات التي ساهمت على ظهور الدبلوماسية الموازية في هونغ كونغ؟ .
2. كيف تم تعزيز الدبلوماسية الموازية في السياسية الدولية لهونغ كونع ؟ .

فرضية البحث : تعد دبلوماسية هي واحدة من الممارسات السياسية الدولية ، الا أن دبلوماسية الموازيه سواء للاقليم او مقاطعه حسب مسمى الدول قد فرضت نفسها على واقع العلاقات الثنائية والسياسة الدولية بعد ان مكنتها من ذلك المتغيرات في البيئة الدولية، مع امتلاك العديد من المدن والامكانيات والقدرات لتأدية المهاك وادوار كانت حصرية على الدول القومية .

منهجيه البحث : استخدمنا للوصول الى النتائج العلمية لتحقق من فرضية البحث ، على اتباع مناهج عده هم المنهج الاول هو المنهج التاريخي لوصف بعض المحطات الأساسية في التاريخ وتطور دبلوماسية الموازية ، المنهج الثاني هو المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظاهرة موضوعه البحث واخير المنهج الواقعي .

هيكلية البحث : تم تقسيم هذه البحث الى مقدمة ومبحثين هما المبحث الاول هو السياسيه الداخليه لاقليم هونغ كونع والمبحث الاخر السياسية الخارجيه لاقليم هونغ كونغ فضلا عن الخاتمه والاستناجات

المبحث الاول : السياسية الدخلية لاقليم (هونغ كونغ)

تعد هونغ كونغ(*) جزء من اراضي الصينية منذ العصور القديمة ، وظلت تحت الاحتلال البريطاني منذ حرب الأفيون عام (1840) ، وحتى الاول من يوليو 1997 ، عندما استعادت الحكومة الصينية سيادتها عليها ، وانتهى بذالك الحكم الاستعماري لها واصبحت هونغ كونغ باعتبارها منطقة ادراية خاصة ، تخضع مباشرة للحكومة المركزية للصين وقد حققت تسوية القضايا التاريخية المتعلقة بهونغ كونغ من خلال مفاوضات ، ان الفضل في هذا الانجاز التاريخي يعود الى نظام " دولة واحدة ونظامان " ، الذي ابتكرته الحكومة الصينية من اجل تحقيق توحيد البلاد سلميا ، ومعنى هذا النظام ان تتمسك الدولة بالنظام الاشتراكي(*) ، كالقوائم الرئيسي داخل الجمهورية واقامة منطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة التي تخضع مباشرة للحكومة الصينية ، بعد عودتها الى احضان الوطن الأم ، مع محافظة هونغ كونغ على النظام الرأسمالي(*) والتمتع بقدر عال من الحكم الذاتي الذي تمنحة الحكومة اللمركزية الصينية لها [1].

وقد تميزت هونغ كونغ بنوع من الاستقلالية والحرية خاصه خلال الحكم البريطاني وصولاً الى ارتباطها مع الصين ، ومن اهمها في مجالي السياحة والتجارة ، ولم يعقها ذلك ان تكون من اكثر مدن العالم زحما بالسكان، فضلا عن انها تعد من الموانئ المهمة في قارة اسيا ومركزاً تجارياً ضخماً ومنطقة

تجارة حرة لا يفرض فيها اي نوع من الرسوم الكمركية ، الامر الذي انعكس بدوره على ازدهارها وتطورها[2].

وفقا لدستور هونغ كونغ الذي جسد طبيعة العلاقة مع الصين فهي مسؤولة بشكل حصري عن أدارة شؤونها الداخلية ، وتعهدت الصين أن تبقى علاقتها مع هونغ كونغ على نظام دولة واحد ونظامان داخليان وبموجبه بأمكان هونغ كونغ أقامة علاقات اقتصادية مع دول العالم المختلفة وكذلك المحافظة على وضعها القانوني والمالي دون تغيير في حين تتكفل الصين بأدارة شؤونها الخارجية فضلا عن الدفاع عنها في حالة الضرورة ، ولكون هونغ كونغ ذات طبيعة أدراية خاصة وجدت نفسها بحاجه لمد علاقتها خارج حدودها لذلك عملت على اقامة علاقات مع دول الاجنبية وتطويرها بما يخدم مصالحها ، كما انها طورت نفسها لتأدية دور مهم في المنظمات الدولية ، مثل منظمة التجارة العالمية ، ومنظمة التعاون الاقتصادي ولاسيا والمحيط الهادي، كما انها ساهمت مع الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة لتنفيذ مشاريع للتنمية المستدامة في دول [3] .

اما بخصوص الهيكل السياسي في منطقة هونغ كونغ يكون رئيس المؤسسة التنفيذيه هو المسؤول امام الحكومة الشعبية المركزية ومنطقة هونغ كونغ وفقا لاحكام القانون الاساسي ، ويساعده المجلس التنفيذي في رسن السياسات وتضع حكومة هونغ كونغ السياسات وتنفيذها وتقدم مشاريع القوانين وتنفيذ القانون وتقدم الخدمات الى مجتمعها المحلي [4] .

اما الحكومة هونغ كونغ تكون السلطة التنفيذية بيد كبير المسؤولين التنفيذيين الذي يتم تعيينه بواسطة لجنة انتخاب من (400) عضو ، وذلك المسؤول بيلغ مجلس الدولة بجمهوريه الصين الشعبية ، ويعمل لمدة خمسة سنوات ، يقوم بتعين مجلس تنفيذي من خمسة عشر عضوا للمساعدة في ادارة المنطقة ، اما السلطة التشريعية في هونغ كونغ فهي من مجلس واحد يتكون من (60)عضوا ، (20) عضوا ينتخبون مباشرة حسب الدوائر الجغرافية ، و (30) عضوا ينتخبون ضمن الدوائر الوظيفية ، والـ (10) الباقون تختارهم لجنة انتخاب مكونة من (800)من ممثلي المجتمع[5] .

واخيرا المؤسسة القضائية في هونغ كونغ تكون مستقله بما في ذلك اصدار الاحكام القضائية النهائية وتكون محاكم هونغ كونغ مختصه في جميع القضايا المنطقة ، ولكن تحتفظ بالقيود المفروضه على

اختصاصها بموجب النظام القانوني المعمول به والمبادئ السياريه من ذي قبل في هونغ كونغ ، ويكون اختيار القضاة وغيرهم من اعضاء المؤسسة القضائية على اساس مؤهلاتهم القضائية والمهنية وامكانيه استقدامهم من دوائر قضائيه اخرى مختصه بالقانون العام، يكون تعين القضاء من قبل الرئيس التنفيذي بناء على توصية لجنة مستقله مؤلفه من قضاة محليين واشخاص يشتغلون بالقانون وشخصيات بارزه من قطاعات اخرى[6] .

وفقا لما ذكر اعلاه تتبنى هونغ كونغ نظام الادارة المركزية ، ولايوجد تعريف رسمي لماهيه المدن والبلدات ضمن حدود هونغ كونغ ، تنقسم هونغ كونغ اداريا الى 18[*] مقاطعة جغرافيه ، يمثل كلا منها مجلس يقدم الاستشارات للحكومة بخصوص القضايا المحلية ، ويشمل ذلك كيفيه اقامة وانشاء المرافق العامة ، والانشطة الاجتماعية والثقافيه ، والاهتمام بالشؤون البيئية ، ثمه بالاجمال (534)مقعدا في جميع مجالس المقاطعات الادارية بهونغ كونغ ، تنتخب منها (405) مقاعد باصوات السكان ، واما الباقون فيعينهم الرئيس التنفيذي و (27) مسؤولا في اللجان الريفيه ، ويتولى ايصال سياسات وخطط الحكومة واعلانها للاهالي قسم الشؤون المحلية عبر مكاتب المقاطعات[7] .

اما الجانب الامني والمحافظة على الامن الوطني يتوافق مع حماية المصالح المستثمرين الاجانب بعزز قانون الامن الوطني في هونغ كونغ استعادة النظام الاجتماعي الطبيعي في هونغ كونغ والمحافظه على استقرارها والبيئة التجارة الجيدة فيها ، وفضلا عن ذلك يعمل هذا القانون على تطوير ورفع مكانه هونغ كونغ باعتبارها مركزا دوليا للمال والتجارة والنقل البحري وزياده ثقة المستثمرين الاجانب بهونغ كونغ منذ عودتها الى الوطن الام ، تتمتع هونغ كونغ بالاستقلال المالي ، والتجارة الحرة والمعاملات الذاتية التداول ، والتدفق الحر لراس المال ، وقد تم ضمان وتعزيز مكانتها كميناء حر ومنطقه كمركيه منفصله[8] .

وتعد هونغ كونغ واحدة من اهم المراكز الاقتصادية الرائدة في العالم ، وتعد واحدة من دول المهمه الاربعه وهي (تايوان ، سنغافوره ، هونغ كونغ ، كوريا الجنوبيه) وقد اطلق عليهم دول النمور الاسيويه لتحقيقهم معدلات عاليه من النمو الاقتصادي والتصنع السريع خلال فترة من بين الستينات والتسعينات ، وثم تحولت هذه الدول الى دول متقدمة بمجئ القرن الحادي والعشرون [9] .

كما ويعد اقتصاد هونغ كونغ هو اكبر اقتصاد يعتمد على الخدمات ويتميز باسعار الضرائب المنخفضه والتجارة الحرة ، تستعمل المدينه عملة دولار هونغ كونغ والتي تصنف كثامن اكبر عملة متداوله في العالم ، وقد وصف ميلتون فريدمان ذات مره هونغ كونغ بانها اعظم تجربه في اقتصاد عدم التدخل الرأسمالي ، الا ان حكومة المدنية سنت تشريع انذاك وقوانين عدة على الاعمال التجاريه ، ومنها الحد الادني للاجور[10] .

وقد تمكنت هونغ كونغ من اقامه علاقات استثماريه وتجاريه نشطه حتى بعد نقل ملكيتها الى الصين عام 1997 ، وتعد بوابه للاستثمارات التي تدخل الى بر الصين الرئيسي ، وفي عام 2007 وصل الى(3.46)مليون موظف بدوام كامل في هونغ كونغ ، وانخفاض مستوى البطاله فيها الى(4,1%)من انخفاض الى انخفاض ، ويسيطر قطاع الخدمات على اقتصاد المدينة حيث يمثل نسبه (90%) من الناتج المحلي الاجمالي واما الصناعه فتمثل (9%) ، تعد هونغ كونغ من ثامن اغلى مدينه في العالم ، وتصنف الرابعه عالميا في ترتيب نسبة العائلات المليونيريه من السكان ، لتاتي بعد سويسرا وقطر وسنغافورة ، حيث تمتلك (8.5%) من كافه الاسر الهونغ كونغيه ما لايقل عن مليون دورلا امريكي ، وتحتل المرتبه الثانيه في مؤشر سهولة افتتاح الاعمال التجارية بعد سنغافورة مباشرة[11].

المبحث الثاني : السياسية الخارجية لاقليم (هونغ كونغ)

توجد(123) بعثة دبلوماسية في هونغ كونغ ، منها (62) قنصلية عامة و(61) قنصلية (الفخرية) وست هيئات معترف بها رسميا في هونغ كونغ ، ذلك لان هونغ كونغ تتمتع بوضع اداري خاص تابعة لجمهورية الصين الشعبية ، فأن بعض القناصل العام في هونغ كونغ يقدمون تقاريرهم مباشرة الى وزارات الخارجية التابعه لدولهم ، بدلا من سفارتهم في بكين ، وتقع معظم القنصليات العامة في المناطق الوسطى والاميرالية ووان تشاي الشمالية وخليج كوزواي وشيونغ وان داخل مدينة فيكتوريا ، وثلاثه منها فقط تقع في كولون (كمبوديا وتشيلي ونبيال) ويمكن القول ان هناك وضع خاص في هونغ كونغ كما موضح في الجدول التالي :

القناصل برتبه سفراء هم	القناصل برتبة سفراء او مفوضين سامين	ميزه اخرى للقناصل الذين يقدمون تقاريرهم مباشرة الى وزراتهم الخارجيه الخاصه بهم بدلا من سفاراتهم في بكين مثل سفارات البلدان التالية
• البرازيل • الفلبين • الولايات المتحدة • اليابان	• اسرائيل • المانيا • استراليا	• القنصلية العامة لكندا • القنصلية العامة للولايات المتحدة • القنصلية العامة البريطانية

المصدر: ايمن الدسوقي ، الدبلوماسية التأسيسية للاقاليم الساعية للانفصال دراسة نظرية وتطبيقيه ، مجله السياسة الدولية، العدد 223\المجلد 56 ، 2021،ص20

ومن اهم العلاقات العربية المتميزه والثنائيه التي قامت بين **دولة الكويت** وجمهورية الصين خاصه بعد عودة هونغ كونغ للسيادة الصينية رسميا عام1997، قررت دولة الكويت افتتاح قنصليتها العامة في عام 1999 في هونغ كونغ تاكيدا لامتداد علاقتها المتميزه مع الصين والبحث عن فرص الاستثمار وتطوير التبادل التجاري والثقافي بين كل من دولة الكويت وهونغ كونغ حيث تعد الاخيرة مركزا تجاريا عالميا في اسيا ، وتعد دولة الكويت اول دولة عربيه من مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي فتحت قنصليتها العامة في هونغ كونغ وتطورت العلاقات وادى ذلك الى ابرام اتفاقيات تعاون في مختلف القطاعات بين حكومتي البلدين وتبادل الزيارات بين الوفود الحكومية لكلى البلدين ، ومن اهم الاتفاقيات التي ابرمتها دولة كويت مع هونغ كونغ هي مذكره تفاهم بين غرفه التجارة هونغ كونغ وغرفه الصناعة دولة الكويت في يوليو عام 2004 واتفاقيات خدمات الطيران المدني ايضا عام 2004 ، واتفاقيات اخرى مثل تشجيع وحماية الاستثمار والتعاون الاقتصادي والفني ومنع الازدواج الضريبي للتين تم التوقيع عليهما في 2010 [12].

وتثبت هذه العلاقة مدى عزم **دولة الكويت** على تعزيز التعامل مع هونغ كونغ وذلك بالتركيز على العلاقات الاقتصادية والثقافيه والدبلوماسية الموازية ، ويكون هدف هذه الدبلوماسية هو تطوير التعاون بين المؤسسات والاشخاص على المستوى الأداري والسياسي ، كما هو حال في القطاع الخاص والأوساط الاكاديمية و المجتمع المدني ، وفضلا عن رغبه الكويت الكبير في المساهمة في مباردة طريق الحرير والعمل على الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تنتجها هذه المبادرة ، وان الكويت تؤمن باهمية هذه المبادرة والفرص الاستثمارية التي قد تنجم عن تنفيذها[13] .

ومن الدول الخليج المهمه التي اقامت علاقات ثنائية مع هونغ كونغ هي **دولة الامارات العربية المتحدة** ،حيث افتتحت قصليتها ايضا في اقليم هونغ كونع عام 2000 ، وتتميز العلاقة بين الطرفين بروابط اقتصادية وثيقه وزيارات متبادلة للعديد من الوفود الرسمية الرفيعه المستوى ، وتعد دولة الامارات العربية المتحدة من اكبر شريك تجاري لاقليم هونغ كونع الاداري الخاص في منطقة الشرق الاوسط ، وتتمثل بالنسبه لهونغ كونغ دورا مهما خاصه فيما يخص مبادرة حزام الطريق الصينية حيث فتح مكتب اقتصادي وتجاري اقليمي لحكومة هونغ كونغ في اماره دبي عام 2020 لمتابعه المشاريع حزام الطريق ، وهناك استثمارات امارتيه متمثله في افرع لشركات اماراتية كبري في هونغ كونغ منها (طيران الامارات وموانئ دبي وبنك ابوظبي الاول وبنك المشرق والاتحاد للطيران وغيرها من المؤسسات)[14] .

ومن اهم الاتفاقيات الرسمية الموقعه بين **دولة الامارات العربية** المتحدة واقليم هوتغ كونغ الاداري الخاص هي[15] :

1. اتفاقية الخدمات الجوية الموقعة في 29 أبريل 1998.
2. مذكرة تفاهم (الخدمات الجوية) الموقعة في 10 أكتوبر 2001.
3. مذكرة تفاهم بورصة موقعة بين سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة هونغ كونغ في 28 مارس 2007.
4. اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بالأحرف الأولى في يوليو 2010 وتم التوقيع عليها رسمياً في أبوظبي، في منتصف ديسمبر 2014 خلال زيارة معالي وزير مالية هونغ كونغ إلى الإمارات العربية المتحدة.

5. ثلاث اتفاقيات في مجال التكنولوجيا المالية بين سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة النقد بهونغ كونغ وهيئة التأمين وهيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في أغسطس وسبتمبر 2017.
6. ومن اهم اتفاقيتان في مجال التكنولوجيا المالية بين هيئة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي وهيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة وسلطة النقد بهونغ كونغ في يونيو 2018.
7. اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار الموقعة في دبي في 16 يونيو 2019.

ومن اهم العلاقات الثنائية الاخرى بين هونغ كونغ **وباكستان** كانت باكستان وهونغ كونغ مستمرة من بريطانيا وتم انشاء القنصلية الباكستانية في هونغ كونغ بعد استقلالها في عام 2001، وهاجر العديد من الباكستانين الى هونغ كونغ خلال القرنين التاسع عشر والعشرون ويشكل حوالي(0.2 %) من اجمالي سكان هونغ كونغ ومعظمهم من المسلمين ، وتاسست الجاليات الباكستانية مثل جمعية الباكستانية لهونغ كونغ لتعزيز العلاقات الاجتماعية بين البلدين ، وفي عام 2014 بلغت قيمه الصادرات من هونغ كونغ الى باكستان (1232) مليون دولار هونغ كونج ، بينما بلغت قيمة الواردات من باكستان الى هونغ كونغ (2917) مليون دولار هونغ كونج الصادرات الرئيسة من هونغ كونغ هي الهواتف (24%) وملحقات البث بنسبه (5.2%) الصادرات الرئيسة من باكستان الى هونغ كونغ هي عزل القطن (36%) والخيول والابقار والجلود بنسبة (20%)[16] .

اما بخصوص العلاقه الثنائية بين هونغ كونغ **ومصر** لقد كانت مصر من اقوى العلاقات الدبلوماسية لصين وتربطها تعاون اقتصادي وسياسي طويل مدى واهم ماميز الدبلوماسية الموازيه لهونغ كونغ مع مصر في عام 2005 عندما قام وزير السياحه المصري(زهير جرانه) بجوله في الصين شملت كلا من بكين وشنغهاي وهونغ كونغ وخلال هذه الزياره قام بتوقيع مذكره تفاهم للتعاون السياحي بين منطقة سور الصين ومنطقة الاهرامات وفي عام 2005 كانت الصين ضيف الشرف لمهرجان القاهرة السينمائي الدولي الذي اقيم في شهر ديسمبر كما اختير المخرج الصيني خه بينغ رئيسا للتحكيم والفليم الصيني "بيت الخناجر الطائره" لافتاح المهرجان[17] .

وعلاقه هونغ كونغ مع **سنغافورة** مستعمرتان بريطانيتان سابقتان حافظتا على علاقات التجارية منذ القرن التاسع عشر ، واصبح كلاهما مركز ماليا مهما ولدى الدولتين بعثات دبلوماسية ومكاتب تجارية لتعزيز علاقاتهما الثنائية ، فضلا هم تمثيلها من قبل السفارة الصينية تدير حكومة هونغ كونغ ايضا

مكتب هوتغ كونغ الاقتصادي والتجاري في سنغافورة ، بالاضافة الى سفارتها في بكين ، ولدى سنغافورة قنصلية عامة في هونغ كونغ ، عندما كانت هونغ كونغ تحت الحكم البريطاني كانت تعرف بلجنه سنغافورة[18] .

اما بخصوص العلاقات **الصينية _ الاوروبية** ، لقد رحبت الصين وخاصة هونغ كونغ بالمساهمه في عملية التكامل الاوروبي ، والصين مستعدة لتعزيز التعاون الاستراتيجي مع الاتحاد الاوروبي وذلك بدفع الاجندات السياسية الرئيسه بين الطرفين ودعم التعددية والتصدي المشترك للتحديات العالمية مثل الصحه العامه وتغير المناخ والتنوع البيولوجي من اجل العمل على تنمية سليمة ومطردة للعلاقات بين الصين (هونغ كونغ) والاتحاد الاوروبي كما تؤكد هونغ كونغ على ضرورة ان تحقق التواصل بين الصين و واوروبا نفعاً متبادلاً للجانبين[19] .

وبخصوص السياسية الخارجيه **للولايات المتحدة الامريكية** تجاه هونغ كونغ التي قائمة على تعزيز ازدهار هونغ كونغ واستقلالها واسلوب حياتها ، وذلك وفقا للقانون سياسة الولايات المتحدة وهونغ كونغ لعام 1992 ، وتنص السياسه على استمرار الولايات المتحدة في معاملة هونغ كونغ بغض النظر عن الصين الشعبيه حتى بعد نقل سياده في عام 1997 والتي اعلنت نهاية الحكم البريطاني، وتحتفظ الولايات الامريكيه بمصالح اقتصادية وسياسية كبيره في هونغ كونغ وتدعن الولايات الحكم الذاتي لهونغ كونغ عبر ابرام وتنفيذ اتفاقيات ثنائية وتشجيع التجاره والاستثمار وترتيب زيارات رفيعه المستوى وتوسيع التعاون في مجال انفاذ القانون وتعزيز الروابط التربووية والاكاديمية والثقافيه ودعم المجتمع الكبير من مواطني الولايات والزوار منها، اقرت هونغ كونغ تشريعات تهدف الى جعلها متوافقه مع قرارات الامم المتحدة السارية لمكافحه الارهاب وتوصيات فريق العمل المالي، واعتبارا من 14 يوليو عام 2020 لم تعد الولايات المتحدة تعترف بالمعاملة الخاصه لهونغ كونغ بموجب قانون الحكم الذاتي لهونغ كوتغ والامر التنفيذي بشأن تطبيع هونغ كونغ للرئيس السابق دونالد ترامب[20] .

الخاتمه والاستناجات

وفقا لما ذكر ان العالم أصبح قرية صغيرة ويمارس على الواقع الكثير من الحالات وفي مقدمة ذلك التأثير المتبادل في المشكلات والازمات التي تتحول من محلية الى العالمية ، وهذا يؤثر بدوره على الاقتصاد والثقافه والسياسة في مجالات متعدده اخرى، ان العولمة تمارس دور مهم في توصيف الاحداث خاصة في مجالات الاتصال والمعلومات الذي اسهم الى حد كبير في تقليل الحدود التقليدية التي تفصل الدولة عن بعضها ، وقد ارتبط ذلك مع ارتباط وتطور قدرات المدن التي استطاعت عبر تحقيق مصالحها دون الاعتماد بشكل رئيسي على حكومة المركز التي لم تعد قادرة على مواجهة جميع التحديات وعدم امتلاكها القدرات لفعل ذلك وفضلا عن الواقع الذي فرضته التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فأن المشاركة دون الوطنية في السياسية الدولية يمكنها المساعدة في دفع مواقف الدول تجاه القضايا الرئيسة مع وجود مدن عديدة في العالم تبدو حاجتها ملحه للمساهمة مع الحكومات المركزية في التخطيط والتنفيذ السياسة الخارجيه عبر مجالات محددة في العمل الدبلوماسي .

الاستناجات

1. اصبحت الدبلوماسية الموازية حالة واقعيه ولها تأثيرها في العلاقات والسياسة الدولية.
2. حققت دبلوماسية الموازية الفائدة وذلك من خلال زيادة الرفاهيه وفرص العمل لمواطنيها.
3. حققت الدبلوماسية الموازية ايرادات اقتصادية كبيرة للدولة المركزية وشجعت التعاون والاستثمار في البنى التحتيه ونقل الخبرات في مجال البناء والتعليم والادارة .
4. تباين القدرات الاقتصادية والخبرات السياسية دفعها ذلك للتفكير في الاستقلال النسبي خاصه في رسم السياسات بعيداً عن المركز ومن ثم المساهمة في رسم السياسة الدولية.
5. ومن اهم الاسباب التي تدفع باتجاة بناء علاقات مع الدول الاجنبية كمرحلة اولى في طريق الاستقلال التام والحصول على الدعم الدولي هو طموحات الشخصية للقادة المحليين والتكوينات القومية والدينيه.

6. الحفاظ على مكانه والدور بعض المدن الكبرى يدفعها للتنسيق فيما بينها للوصول الى اتفاقيات بشأن القضايا الاقليمية والدولية.

خارطه رقم (1)

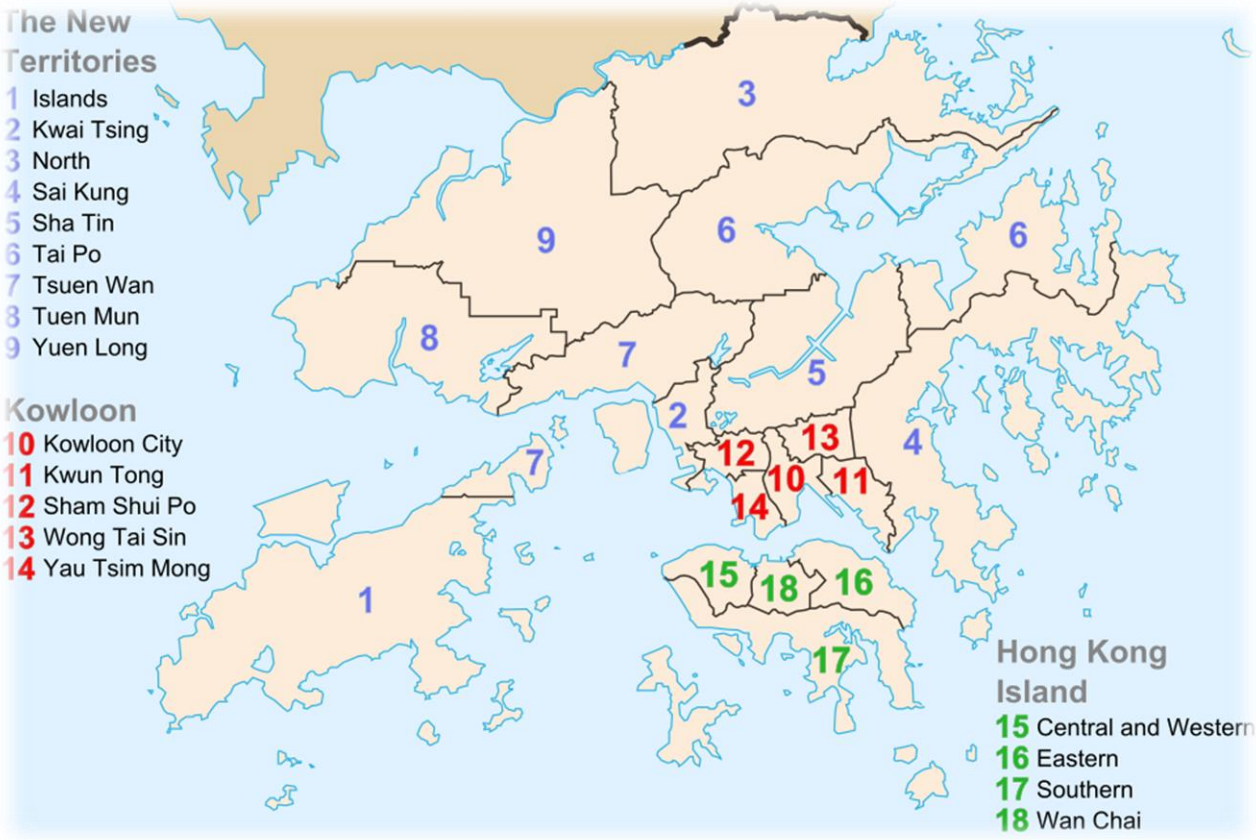

المصدر : الجغرافيه التطبيقيه ، على الموقع التالي https://www.geopratique.com/

الهوامش

(*)هونغ كونغ : وهي تقع على الساحل الصين الجنوبي وما بين بحر الصين الجنوبي ودلتا نهر اللؤلؤة ، وتتميز بناطحاتها السحابية الكثيرة وميناؤها الفسيح ويبلغ عدد سكانها نحو سبع ملايين نسمه ومساحتها حوالي (1,104 كم 2) وهي تعد من اكثر مناطق بكثافتها السكانية ويتاف من بينهم حوالي 93% منهم من الصينين والباقون من عرقيات متعددة ، الموسوعة الحرة ، https://ar.wikipedia.org/ تاريخ الزياره 10\3\2022.

(*) النظام الاشتراكي : هو عقيده اقتصادية واجتماعية تدعو الى الملكية العامة للانتاج بدلاً من الملكية الخاصة لها والسيطرة على الممتلكات والموارد الطبيعية وتعتقد الاشتراكية ان كل ما ينتجه الفرد هو ناتج اجتماعي وكل شخص يساهم في انتاج سلعة ما يحق له الحصول على حصة منها، اروي بريجية ، مفهوم النظام الاشتراكي ، حياتك، 8 يونيو 2020 ، https://hyatok.com/ تاريخ الزياره ، 10\3\2022 .

(*) النظام الرأسمالي : بأنه نظام مالي ظهر بعد انهيار النظام الإقطاعي ولايزال يهمين على العالم الغربي حتى الان ، وتكون فيه معظم وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، ويتوزع الدخل فيه الى حد كبير من خلال تشغيل الأسواق والانتاج ، ويسمى ايضا بالاقتصاد الحر او اقتصاد السوق الحرة،اهم سمه ميزت الراسمالية عن غيرها من الأنظمة الاقتصادية هي استخدام رأس المال المتراكم لتوسيع القدرة الانتاجية بدلاً من الاستثمار في المؤسسات غير المنتجة اقتصاديا مثل الكاتدرائيات، اشرف محمد ، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج ، دار السلام ، القاهره ، ط1، 2010م، ص35.

(1) محمد بن ناصر العبودي ، رحلة هونغ كونغ وماكو ، مكتبه الملك فهد الوطنية ، الرياض،ط1، 2002، ص 26.

(2) حسام الدين ابراهيم عثمان ، موسوعة مدن العالم ، ، ط2 ، دار العلوم للنشر والتوزيع ،2014،ص217.

(3) ضمير عبدالرزاق محمود ، واقع دبلوماسية المدن الكبرى وقدرتها بالتاثير في السياسة الدولية ، جامعه الموصل ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 43\كانون الثاني ، 2020،ص19

(4) هو يوي شيانغ وو سي كه ، هونغ كونغ الشأن صيني داخلي ، الصين اليوم ، 10\5\2021 ، على الموقع التالي http://www.chinatoday.com.cn/

(1) محمد بن ناصر العبودي ، رحلة هونغ كونغ وماكو، مصدر سبق ذكره، ص29

(6) عبدالله احمد ،قانون الامن القومي في هونغ كونغ يثير مخاوف بشان الحقوق الاسياسية ، 24 الخبر بين لحضه وضحاها ،29 ايونيو\2021 ، على الموقع التالي https://ae/article24.

(*) للمزيد ينظر خارطه رقم واحد .

(7) الصين : الحقائق والارقام ، على الموقع التالي http://arabic.china.org /

(8) سيد محمود علي غنيم ، استراتيجية الامن القومي للصين الشعبية ، مجله البحوث المالية والتجارية \ جامعة بورسعيد ، المجلد 21\العدد الرابع\ اكتوبر، 2020،ص345

(9) امل حسين ، هونغ كونغ :واحده من اهم المراكز الاقتصادية الرائدة في العالم ، الباحثون المصريون ، يناير\2016\24 ، تاريخ الزياره 15\3\2022، على الموقع التالي https://egyresmag.com/ .

(10) محمد مطيع ، هونغ كونغ : الاقتصاد الاكثر حرية في العالم ، مجله وندرلاست ، 2019\10\10 ، تاريخ زياره 2022\3\15، على الموقع التاليwww.wonderlustmag.com

(11) اندرو سكوبيل ومين جونج ، الى اين تتجه هونغ كونغ ، منظور تحليلي ، مؤسسة rand، 2016 ، ص 15

(12) القنصلية العامة لدولة الكويت في هونغ كونغ، العلاقات الثنائية ، على الموقع التالي www.kuwaitconsulate.org ، تاريخ الزياره 2021\3\16

(13) اياد جاسم ، محددات العلاقات الصنية الامريكية في الربع الاخير من القرن العشرين ، مجله الجامعه العراقيه\ ع (2\26)، 2018 ،ص435

(14) الامارات العربية المتحدة وزاة الخارجية والتعاون الدولي ، على الموقع التالي https://www.mofaic.gov.

(15) بعد هونغ كونغ .. فوربس ترجع تحول الامارات لمركز اسيا المالي ، العربية نيوز ، 6\يوليو\2020 ، على الموقع التالي https://www.skynewsarabia.com/

([16]) العلاقات بين هونغ كونغ وباكستان ، على الموقع التالي https://stringfixer.com/

([17]) الهيئه العامه للاستعلامات بوابتك الى مصر ، العلاقات السياسية (العلاقات الصينية المصريه) ، على الموقع التالي https://www.sis.gov.eg/

(18) العلاقات بين هونغ كونغ وسنغافورة ، على الموفع التالي https://artsandculture.google.com/

(19) العلاقات الثنائية بين الاتحاد الاوروبي والصين ، مركز اسبار للابحاث والدراسات ، 2020\9\19، على الموقع التالي https://asbarme.com/

(20) المصدر نفسه

قائمة المصادر

اولا :الكتب العربية :

1. اشرف محمد ، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج ،ط1، دار السلام ، القاهره ، 2010م.

2. حسام الدين ابراهيم عثمان ، موسوعة مدن العالم، ط2، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2014.

3. محمد بن ناصر العبودي ، رحلة هونغ كونغ وماكو ، مكتبه الملك فهد الوطنية ، الرياض،ط1 2002

ثانيا: البحوث والدوريات:

1. اندرو سكوبيل ومين جونج ، الى اين تتجه هونغ كونغ ، منظور تحليلي ، مؤسسة rand، 2016.

2. اياد جاسم ، محددات العلاقات الصنية الامريكية في الربع الاخير من القرن العشرين ، مجله الجامعه العراقيه\ ع (2\26)، 2018.

3. ايمن الدسوقي ، الدبلوماسية التأسيسية للاقاليم الساعية للانفصال دراسة نظرية وتطبيقيه ، مجله السياسة الدولية، العدد 223\المجلد 56 ، 2021.

4. جهاد عمر محمد ، العلاقات الامريكية الصنية افاق الصراع والتعاون ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ،17\يونيو 2016،.

5. سيد محمود علي غنيم ، استراتيجية الامن القومي للصين الشعبية ، مجله البحوث المالية والتجارية \ جامعة بورسعيد ، المجلد 21\العدد الرابع\ اكتوبر، 2020.

6. ضمير عبدالرزاق محمود ، واقع دبلوماسية المدن الكبرى وقدرتها بالتاثير في السياسة الدولية ، جامعه الموصل ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 43\كانون الثاني ، 2020.

ثالثا: رسائل والاطاريح:

1)ياسين عامر عبدالجبار الربيعي، واقع ومكانه الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي، رساله ، جامعة الشرق الاوسط\كلليه العلوم السياسيه ،2018.

رابعا المصادر الاكترونية:

1) https://ar.wikipedia.org/
2) http://arabic.china.org/
3) https://egyresmag.com/
4) www.wonderlustmag.com
5) www.kuwaitconsulate.org
6) https://www.mofaic.gov.
7) https://artsandculture.google.com/
8) https://asbarme.com/